معهد تاكلسة 2022-2021 الأستاذة: عربية مولهي	فرض مراقبة عـــــدد 3 في العربية	المستوى: ثالثة اق وت 4 الاسم واللقب:

النصّ:

القيود المفروضة على حرّية التعبير

إنّ القانون الدّوليّ يُقرّ بحرّية الرّأي والتّعبير، شريطة أن يوجد قانون ينظمها حتّى لا يسوء استخدامها، ممّا يزعزع الأمن والسّلم الدّوليين.

وعلى هذا الأساس وضعت دول العالم في قوانينها الوطنيّة جملة محدّدات وقيود على ممارسة حرّية التّعبير. فمثلا في فرنسا يمنع القانون الفرنسي أيّ كتابة أو حديث علنيّ من شأنه إثارة الأحقاد والكراهيّة لأسباب دينيّة أو عرقيّة. وفي كندا يمنع القانون الكندي أفكار الكراهيّة وخطابها ضدّ أيّ مجموعة دينيّة أو عرقيّة، وتُمنع الأفكار أو الكلام أو الصّور التي تعتبر مسيئة أخلاقيا من النّاحية الجنسيّة. ولكن مازالت حرّية الرّأي والتّعبير، رغم أنّها أهمّ حقوق الإنسان وأساس النّظام الدّيمقراطي لأيّ دولة، تنتهك من مكان إلى آخر في العالم. فمثلا في الدّول النّامية التي ترزح تحت خطّ الفقر والتّخلف تعتبر حقوق الإنسان وحرّياته آخر اهتماماتها. فقد صادرت السّلطة السّياسيّة ذات الطّبيعة الدّكتاتورية حرّية الرّأي والتّعبير، وفرضت قيودا على الأفراد وراقبت وسائل الإعلام حتّى لا ينتشر وعي يزعزع عروشها.

لكن رغم كلّ هذه التّحدّيات التي تواجه حرّية التّعبير لا يزال المجتمع الدولي يحاول توفير أكبر قدر ممكن من الضّمانات القانونيّة لها، إذ تعدّ الأساس لكلّ إبداع ذاتيّ وتقدّم في المجالات الفكرية والفنيّة.

نضال عبّاس وهديل مالك، دور القانون الدّولي في حماية حرّية الرّأي والتّعبير، المجلة السياسيّة والدّوليّة، 2012 (بتصرف)

الأسئلة:

1- قسّم النصّ حسب بنيته الحجاجية: (1.5ن)

	حدود المقاطع	العناوين المضمونية
الأطروحة		
السيرورة الحجاجية		
الاستنتاج		

2- قـدّم الكاتب مثالين من حضـارتين مختلفتين تبرزان كيفية التّعامل مع حرّية التّعبير، بيّن ذلك مستدلا بقرائن من النصّ. (1.5ن)

.....

.....

.....

3- ماهي الأسباب التي دفعت البلدان إلى وضع قوانين تضبط حدود حرّية التّعبير؟ (1.5ن)

.....

.....

4- هل ترى أنّ حرّية التعبير ثمرة من ثمار التقدّم أم هي عامل من عوامله؟ (3ن)

.....

.....

.....

5- استخرج من النص قرائن لغوية تفيد : (3ن)

التّوكيد	الاستدراك	التّفسير

6- توسّع بإضافة المطلوب منك: (3ن)

وضعت دول العالم قيودا على ممارسة حرّية التّعبير (مفعول لأجله).....

ففي فرنسا (نعتا مركبا موصولّيا)..... يمنع القانون (مفعولا مطلقا)

.....أيّ حديث من شأنه إثارة الأحقاد. وفي كندا (جملة
اعتراضية)..... يمنع القانون أفكار الكراهية. فمثلا في البلدان النامية
(التّفصيل).....صادرت السّلطة السياسيّة الحريّات (بدلا).....

7- الإنتاج الكتابي: هل تتعارض الدّعوة إلى حرّية التّعبير مع المطالبة بقوانين تضبط حدودها.

ادعم موقفك بحجج واضحة في فقرة لا تتجاوز خمسة عشر سطرا. (7ن)

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

تقسيم النص حسب بنيته الحجاجية (1

: الأطروحة 🔹

"من بداية النص إلى: "مما يزعزع الأمن والسلم الدوليين

العنوان: حرية التعبير وضرورة تنظيمها 👉

: السيرورة الحجاجية 🔹

"...من: "وعلى هذا الأساس وضعت دول العالم

"إلى: "حتى لا ينتشر وعي يزعزع عروشها

العنوان: أمثلة وواقع القيود على حرية التعبير 👉

: الاستنتاج 🔹

من: "لكن رغم كل هذه التحديات..." إلى آخر النص

العنوان: أهمية حماية حرية التعبير 👉

قدم الكاتب مثالين من حضارتين مختلفتين تبرزان كيفية التعامل مع حرية .2
(التعبير، مستدلاً بقرائن من النص (1.5

المثال الأول (الحضارة الفرنسية - أوروبية غربية): يمنع القانون الفرنسي "أي كتابة أو حديث علني من شأنه إثارة الأحقاد والكراهية لأسباب دينية أو عرقية". هذا يظهر تعاملاً يحمي الكرامة الإنسانية ويمنع التمييز مع الحفاظ .على إطار ديمقراطي

المثال الثاني (الحضارة الكندية - أمريكية شمالية): يمنع القانون الكندي "أفكار الكراهية وخطابها ضد أي مجموعة دينية أو عرقية"، ويمنع أيضاً "الأفكار أو الكلام أو الصور التي تعتبر مسيئة أخلاقياً من الناحية الجنسية". هذا يبرز .نهجاً يركز على حماية المجموعات الضعيفة والآداب العامة

الكاتب يستدل بهذين المثالين ليبين أن القيود موجودة حتى في الدول .الديمقراطية المتقدمة، لكنها تظل ضمن إطار قانوني منظم

ما هي الأسباب التي دفعت البلدان إلى وضع قوانين تضبط حدود حرية .3
(التعبير؟ (1.5 ن

:الأسباب الرئيسية حسب النص

."منع سوء استخدام الحرية الذي "يزعزع الأمن والسلم الدوليين

.تجنب إثارة "الأحقاد والكراهية" لأسباب دينية أو عرقية

حماية المجموعات من خطاب الكراهية والمحتوى "المسيء أخلاقياً من الناحية الجنسية".

في الدول الدكتاتورية: الحفاظ على السلطة ومنع انتشار "وعي يزعزع عروشها" من خلال مراقبة الإعلام.

باختصار، السبب العام هو تحقيق التوازن بين الحرية وحماية النظام العام والسلم الاجتماعي.

4. 2) هل ترى أن حرية التعبير ثمرة من ثمار التقدم أم هي عامل من عوامله؟ (ن)

أرى أن حرية التعبير عامل من عوامل التقدم وليست مجرد ثمرة له. فهي تسمح بانتشار الأفكار والإبداع، مما يدفع المجتمعات نحو التطور الفكري والفني والعلمي. النص يؤكد ذلك بقوله إنها "أساس لكل إبداع ذاتي وتقدم في المجالات الفكرية والفنية". بدونها، يتوقف التقدم ويسود الجمود، كما في الدول النامية التي تضعها آخر اهتماماتها. ومع ذلك، فهي تحتاج إلى قيود قانونية حتى لا تتحول إلى فوضى تعيق التقدم نفسه.

5. استخرج من النص قرائن لغوية تفيد: (3 ن)

التوكيد:

"إن القانون الدولي يقر..." (إن التوكيدية)

"رغم أنها أهم حقوق الإنسان وأساس النظام الديمقراطي" (رغم + أهم)

"...لا يزال المجتمع الدولي يحاول توفير أكبر قدر ممكن"

الاستدراك:

"ولكن مازالت حرية الرأي والتعبير... تنتهك" (ولكن)

"لكن رغم كل هذه التحديات..." (لكن رغم)

التفسير:

"شريطة أن يوجد قانون ينظمها حتى لا يسوء استخدامها، مما يزعزع..."

"(حتى لا + مما)

"فمثلا في فرنسا... وفي كندا..." (فمثلا + و)

"فقد صادرت السلطة... حتى لا ينتشر وعي..." (فقد + حتى لا)

6. توسع بإضافة المطلوب منك (2 ن)

وضعت دول العالم قيوداً على ممارسة حرية التعبير مفعولاً لأجله حماية الأمن والسلم الاجتماعي.
يمنع القانون الفرنسي (الذي يعتمد على مبادئ الجمهورية) أي كتابة أو حديث علني من شأنه إثارة الأحقاد والكراهية لأسباب دينية أو عرقية.
وفي كندا، يمنع القانون أفكار الكراهية (وهو قانون يحمي المجموعات المتنوعة)، فمثلاً في البلدان النامية (كما هو الحال في كثير من الدول التي تعاني من الدكتاتورية)، صادرت السلطة السياسية الحريات بدلاً من احترامها.
(الإنتاج الكتابي (2 ن .7
الموضوع: هل تتعارض الدعوة إلى حرية التعبير مع المطالبة بقوانين تضبط حدودها؟ ادعم موقفك بحجج واضحة في فقرة لا تتجاوز خمسة عشر سطراً.
الإجابة المقترحة:
لا تتعارض الدعوة إلى حرية التعبير مع المطالبة بقوانين تضبط حدودها، بل إنها شرط أساسي لاستمرارها وحمايتها. فالحرية المطلقة بدون قيود قد تتحول إلى فوضى تؤدي إلى إثارة الكراهية والعنف، مما يهدد السلم الاجتماعي والأمن الدولي. يؤكد النص أن القانون الدولي يقر بها "شريطة أن يوجد قانون ينظمها حتى لا يسوء استخدامها". كما أن الأمثلة من فرنسا وكندا تثبت أن الديمقراطيات المتقدمة تضع قيوداً على خطاب الكراهية والمحتوى المسيء لتحمي الكرامة الإنسانية والآداب العامة. وفي المقابل، غياب هذه القوانين في بعض الدول الدكتاتورية أدى إلى مصادرة الحرية كلها. إذن، القوانين المنظمة ليست تقييداً بل ضمانة تحول الحرية إلى أداة تقدم وإبداع بدلاً من أن تكون أداة تدمير